



أعادة الهيكلة

الخدمات الإستشارية

- خصخصة القطاع العام
- أسلمة المصارف والمؤسسات
- أعاده تأهيل شركات / منشآت القطاع العام
- أملاح التعليم العالي والبحث العملي
- أعادة الهندسة
- الاندماجات والحيازات و الشركات القابضة والتحالفات
- تطوير أداء البلديات والحكومات المحلية والاقليمية
- تحسين الانتاج الزراعي والحيواني
- تحسين عمليات النقل البري والبحري
- تحسين خدمات الفنادق والمنتجعات والسياحة

• خصخصة القطاع العام

في إطار التوجه الدولي نحو خصخصة مؤسسات ومنشآت وشركات القطاع العام ، سواء اكان ذلك في الدول العربية ، أو النامية ، أو المتقدمة ، لتحقيق أهداف محددة ، ونظرا لاهمية التوجه العربي في هذا المجال ، وانجاز الخصخصة بحسب المعايير الدولية ، وبدون الحاق الضرر بالمال العام ، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ، فإن الخدمات الاستشارية في هذا المجال تغطي ما يأتي :

1. تحديد اليات اتخاذ قرارات خصخصة القطاع العام ، حيث لا بد أن تسير عملية الخصخصة ضمن نهج واضح وشفاف للجمهور متضمناً ذلك ما يأتي :

- تعيين القطاعات الخاضعة للخصخصة ، وتلك التي تبقى ملكيتها عامه
- تعيين أجزاء القطاعات ، أو الانشطة القطاعية، المطلوب خصخصتها
- اعتماد مبدأ التوجه نحو اليات السوق الحر
- تنظيم جهاز مركزي للخصخصة ،أو مكتب فني للخصخصة مرتبط بمجلس الوزراء

2. تحديد كيفية أعداد دراسة جدوى الخصخصة ، متضمنا ذلك العوامل الآتية :

- الاقتصادية
- المالية
- الاجتماعية
- السياسية
- التكنولوجية
- الادارية

3. وضع أسس سليمة لاتخاذ قرارات الخصخصة على مستوى المنشأة (والمؤسسة والشركة العامة) تتضمن ما يأتي :

- التحليل الرباعي (نقاط القوة والضعف مقابل الفرص والتهديدات)
- التحديد الدقيق للربحية في الوقت الحاضر وتبويب المنشآت في شرائح :

- المنشآت الرباحية الان ، وستبقى رابحه بعد الخصخصة (أذن البيع الان)
- المنشأة الخاسره الان ، وستحول الى رابحه بعد الخصخصة (أذن لابد من أعاده الهيكلة ، وتحسين الاداء باساليب متعددة قبل الخصخصة بهدف الحصول على تقييم جيد لها)
- المنشآت الخاسره الان وستبقى خاسرة بعد الخصخصة (أذن لابد من اتخاذ قرارات خاصة ، مثل تصفية الموجودات ، وتفكيك المنشآت وبيعها على شكل أجزاء) .

4. اقتراح كيفية جدولة عملية الخصخصة ، وصياغة البرنامج الاعلامي المصاحب لها .

أقتراح أسس ومعايير موضوعية لعمليات التقييم المالي للمنشآت قبل الخصخصة ، وذلك بعد تحديد أهداف الخصخصة ، وأخذ العوامل المختلفة في الاعتبار (السوقية ، والاقتصادية ، والادارية ، والمالية ، والتكنولوجية) وتقدير ما يأتي :

- المخاطرة والعائد
- التدفقات النقدية
- سعر خصم التدفقات النقدية
- تقدير نسب النمو

5. اقتراح معايير معاصرة لتقييم المنشأة قيد الخصخصة ، من خلال خصم ما يأتي:

- الارباح
- الارباح الموزعة
- القيمة الحالية الصافية
- نسبة العائد الداخلي
- التدفق النقدي الحر لحقوق الملكية
- التدفق النقدي الحر للمنشأة
- فترة الاسترداد

6. تعزيز الاساليب أعلاه بمعايير مساعدة على شكل مضاعفات

- السعر / الربح
- السعر / القيمة الدفترية
- السعر / المبيعات
- اساليب اخرى

7. اقتراح أفضل اساليب الخصخصة في ضوء التحليل على مستوى المنشأة الواحدة متضمنا ذلك :

- إنهاء ملكية الدولة (البيع ، الهبة ، التصفية)
- التوكيل أو التفويض (عقود الاجارة ، عقود الامتياز ، التحرير من الرقابة)
- التججير (تحويل المنشأة العامه الى رابحه من خلال أنتهاج الاساليب الاقتصادية السليمة)

8. اقتراح عمليات أعاده الهيكلة اللازمه للخصخصة قبل اتخاذ قرارات البيع للقطاع الخاص ، بهدف زيادة القيمة وتحقيق المصلحة العامة وبدون الحاق الضرر بالمال العام شاملا ذلك المجالات الآتية :

- العمليات الانتاجية ، والمشتريات والمخازن .
- التسويق
- اعادة تأهيل الموارد البشرية ، ومعالجة العمالة الفائضة ،
- واعادة النظر في هيكل الاجور ونظم الحوافز ، والتدريب ،
- واعادة التأهيل
- اعادة تأهيل المدراء
- اعادة تصميم نظم العمل / تدفق العمل
- اعاده النظر بالنظم المالية
- المجالات الاخرى التي تحتاج الى أعادة الهيكلة

9. اقتراح كيفية تمويل عملية الخصخصة ، من خلال :

- تمكين القطاع الخاص من توفير التمويل المناسب
- تحويل المنشاه الى شركة مساهمه
- جدولة بيع الاسهم
- اتاحه المجال للعمال لشراء الاسهم
- تشجيع المصارف والمؤسسات المالية الخاصة لشراء الاسهم ضمن محافظ الاستثمار

• أسلمة المصارف والمؤسسات

تماشيا مع التوجه المتزايد في الدول العربية والاسلامية والاجنبية، نحو تأسيس المصارف والمؤسسات الاسلامية، وتحويل من يعمل منها على الاساس التقليدي (التجاري) الى الاساس الاسلامي (او الاسلامة) ، فإن مجالات الخدمات الاستشارية المقدمة في هذا المجال تتضمن ما يأتي :

1. الاتفاق مع المجموعة الراعية للاسلمة حول طبيعة وشكل التحول من العمل التقليدي الى العمل وفق الشريعة الاسلامية ، وبوجه خاص تحديد ما يأتي :

- كون المشروع اسلاميا متكاملا
- تأسيس فروع اسلامية في مصرف تقليدي
- تقديم مزيج من المنتجات والخدمات الاسلامية والتقليدية مع مراعاة الفصل بين الاموال التقليدية والاسلامية
- تأسيس شركة مصرفية أو مالية قابضة لشركات أخرى ، مع مراعاة متطلبات الشريعة الاسلامية

2. تقديم المقترحات حول كيفية جدولة الاسلامة ، بما في ذلك الاسلامة الجزئية ، والتدرجية، أو الاسلامة بمرحلة واحدة

3. دراسة وتقييم المتطلبات، وتذليل العقبات، بوجه الاسلامة ، خاصة مدى الامتثال للشريعة ، وتلبية المتطلبات ومعالجة العقبات القانونية ، والادارية ، والمالية ، والعامه ، وتقديم التوصيات حولها ، والاسهام في تنفيذها ، بحسب الاتفاق.

4. معالجة الالتزامات الحالية للمصرف والمؤسسة المالية قبل الاسلامة باتجاه تحقيق الاسلامة ، سواء كانت الالتزامات من داخل المصرف والمؤسسة المالية ، أو من خارجها (الجهات المشتريّة)

5. الاتفاق مع المجموعة الراعية للاسلمة على تخطيط عملية الاسلامة بما في ذلك :

- المتطلبات الحكومية
- تصميم خطة التحول
- تغيير الرؤية ، وبيان الرسالة، والغايات ، والقيم الجوهرية ، بموافقة الادارة العليا
- اعادة النظر في النظام الاساسي ، بموافقة الادارة العليا
- اعادة النظر في الهيكل التنظيمي
- أقرار المعايير والعمليات المحاسبية ، والتدقيقية، والرقابية
- توحيد النظم بما فيها نظم تكنولوجيا المعلومات واسلمتها
- تدريب وتطوير الموارد البشرية اللازمة لنجاح الاسلامة
- التقييم والمتابعة الدورية لضمان النجاح

• أعاده تأهيل شركات / منشآت القطاع العام

على الرغم من الدور المحوري الذي يلعبه القطاع العام في العديد من الدول العربية فإنه يواجه الكثير من المشكلات والمعوقات التي تقف بوجه تقديمه المنتجات والخدمات المطلوبة في السوق وبأسعار تنافسية ، وإثبات كفاءته وفاعليته ، وعدم كونه عبئاً على موازنه الدولة . هذا الى جانب ضرورة تحويله الى قطاع عام مربح ، وتوفير فرص توظيف الموارد البشرية المحلية بعد أعاده تأهيلها وتدريبها، الى جانب احتمال الخصخصة، بعد أن تكون الشركة / المنشأة العامه قد وصلت الى مرحلة جاذبة من حيث الاداء الاقتصادي المربح. ونحن نقدم استشارات متنوعة في هذا المجال المهم ، من بينها ما يأتي:

- تكوين استراتيجية جديدة للشركة/ المنشأة بعد إجراء التحليل الرباعي(نقاط القوة والضعف مقابل الفرص والتهديدات)، ووضع مجموعة من السيناريوهات (المشاهد) البديلة للتحرك، وتجزئتها الى خطط عمل سنوية، واقتراح الموارد والتنظيم اللازمين لتنفيذ الاستراتيجية، وتعزيز ذلك بأساليب التقييم والمراجعة الدورية، بمؤشرات أداء دوري.
- تحديث دراسة الجدوى التي قام على أساسها إنشاء الشركة/ المنشأة، وذلك لجعلها متوافقة مع الظروف الجديدة في السوق .
- دراسة وضع النفقة، ومتابعة الاختلالات التي حصلت في التدفقات النقدية (الداخلية والخارجية)، واقتراح سبل معالجتها في ضوء عملية شاملة لاعادة التأهيل.
- أعادة النظر في سياسات البيع الأجل وإدارة التحصيل وتشخيص الاسباب وراء أية تطورات سلبية، مثل فرض أسعار بيع أجل منخفضة من قبل الحكومة، وتدهور الجدارة الائتمانية للعملاء بالأجل ، وزيادة مدة التحصيل، والنسبة العالية من الديون المشكوك في تحصيلها أو المعدومة، ثم تقديم المقترحات اللازمة .
- دراسة شاملة للمبيعات، في ضوء بحوث التسويق في الميدان، والتوصل الى تحديد الازواضع الراهنة، وسبل النهوض بحجم المبيعات، التي تعتبر المحرك الاول لنشاط الشركة / المنشأة ، وبوجه خاص دراسة كل من:
 - تشكيلة المنتجات / الخدمات المعروضة بالسوق
 - إمكانات تطوير وتحديث تشكيلة المنتجات/ الخدمات وجعلها متوافقة مع احتياجات وطلبات السوق.
 - الاسعار التي تباع بها المنتجات / الخدمات
 - إمكانات منح الخصومات عن الاسعار
 - إمكانات زيادة حجم المبيعات
 - مدى المنافسة من قبل شركات دول الجوار وغيرها، وما تقدمه من دعم سعري لاغراق السوق المحلي، وتقييم مركز الشركة / المنشأة التنافسي في ضوء ذلك.
 - مدى حماية الدولة للمنتجات والخدمات من المنافسة الأجنبية .
 - إمكانات تصدير جزء من المنتجات للخارج في سوق تنافسي
 - اقتراح وسائل ترويج المبيعات بوسائل متنوعة، ضمن الميزج التسويقي
- دراسة إمكانية أعاده تقييم الموجودات الثابتة في السوق بأسعار أفضل من القيم الدفترية مما يعكس بشكل إيجابي على حقوق الملكية والجدارة الائتمانية، والنسب المالية .
- تقييم شامل للعمليات الانتاجية بهدف تقديم مقترحات عملية لتطوير الاداء :
 - الاستفادة من مقترحات أعاده تأهيل الموجودات الثابتة
 - أعاده تصميم الطاقة الانتاجية
 - تخفيض التكاليف الثابتة للانتاج
 - تخفيض التكاليف المتغيرة للانتاج
 - العمل على زيادة الانتاج لتخفيض تكلفة الوحدة الواحدة
 - تشغيل خطوط الانتاج العاطلة عن العمل
 - أنجاز عمليات الصيانة والادامة الموحلة
 - توفير الخامات اللازمة للانتاج بمواصفات أفضل واسعار أقل
 - الإدخال التدريجي للتكنولوجيا المعاصرة في خطوط الانتاج
 - إضافة خطوط إنتاج جديدة
 - أعاده تأهيل الموارد البشرية وتدريبها وتوجيهها لانتاج منتجات وخدمات إضافية أو جديدة

• التخلص من الانشطة التسويقية غير الضرورية التي تحمل المنشأة / الشركة مجموعة من الاعباء والتكاليف، واعاده توجيه الموارد نحو الانتاج المربح:

- التخلص من المنتجات والخدمات غير المربحه
- التخلص من العملاء غير المربحين
- التخلص من قنوات التوزيع غير المربحة
- أسقاط المناطق البيعية غير المربحة
- التخلص من مندوبي البيع غير المربحين، و أعاده تأهيلهم لمهام أخرى

• أعاده تأهيل شركات / منشآت القطاع العام

● أعادة نظر جذرية في الموارد البشرية في ضوء تقييم أوضاعها الحالية:

- أعداد خطة محددة للموارد البشرية في إطار الاستراتيجية الجديدة
- مراجعة سياسات التعيين والتسكين
- مراجعة قوانين وانظمة الخدمة باتجاه أستجابتها لمتطلبات العمل كقطاع خاص
- دراسة العمالة الفائضة ، مع العمل على أعاده التأهيل والتدريب، والتنسيب لاعمال أخرى
- الاحاله المبكرة على التقاعد لبعض الموارد البشرية وتحويل العاملين الى منشآت صغيرة
- أجراء تحليل شامل للوظائف، ووصفها، وتحديد أساليب تقييم الاداء الدوري
- أذخال نظام فاعل للحوافز المشجعة على الابداع، سواء اكانت حوافز فردية أو جماعية، مالية أو معنوية
- أعداد أسس موضوعية لمكافاه الاداء
- اعاده تأهيل إدارة الموارد البشرية مع العمل المتواصل لتدريب وتطوير الموارد البشرية واكتسابها الخبرات والمهارات الجديدة المطلوبة في ميادين الانتاج والتسويق وغيرها
- أستقطاب موارد بشرية جديدة، بمواهب ، وخبرات ومهارات تعزز تشكيلة الموارد البشرية الحالية .

● أجراء الاختبارات الموضوعية لتحديد أوجه القصور في المجالات الآتية وتقديم الحلول لمعالجتها:

- كفاية الاتصالات بين الادارة والعاملين، وبين العاملين أنفسهم،
- الصاعده – النازله، والنازله – الصاعده ، والافقية
- العمل كفريق ومدى سيادة روح الفريق
- دور الجماعات الصغيرة في الانتاجية

● مراجعة هيكل القروض المصرفية التي حصلت عليها المنشأة/ الشركة سابقا وتحديد ما ياتي، على سبيل التشخيص، أولا:

- آجال القروض، ومدى تحول بعض القروض قصيرة الاجل الى متوسطة أو طويلة الاجل بسبب عدم السداد وتراكم الدين
- تحديد أحتمال تمويل شراء الموجودات الثابتة بقروض قصيرة الاجل
- جدولة سداد القروض والفوائد المتراكمة عليها
- الضمانات المقدمة للمصارف
- تكلفة (فوائد) القروض، وكيفية حسابها دوريا
- الاجراءات التي أتخذتها المصارف تجاه عدم السداد

● معالجة القروض المصرفية التي حصلت عليها الشركة / المنشأة سابقا ومناقشة أمكانية تطبيق أي من البدائل الآتية :

- أعادة جدولة القروض قصيرة الاجل وتحويلها الى قروض متوسطة أو طويلة الاجل مع فتره سماح مناسبة
- تخفيض سعر الفائدة
- تنازل المصارف عن الفوائد المستحقة عن سنوات سابقة
- بيع بعض الموجودات الثابتة الفائضة عن الاستخدام لسداد بعض القروض المستحقة
- تحسين القدرة الايرادية للشركة / المنشأة وتمكينها تدريجيا من سداد القروض

- مبادلة بعض الديون بحقوق الملكية في إطار عملية الخصخصة .

● مراجعة أوضاع حقوق الملكية في الشركة / المنشأة ، والعمل على تدعيمها تدريجيا من خلال :

- الحيلولة دون تآكل أو أستنزاف حقوق الملكية، بسبب ترحيل الخسائر المتحققة سنويا، مما يؤدي الى أنخفاض متواصل في تلك الحقوق أو حتى تحويلها الى مبلغ سالب (المطلوبات تفوق الموجودات ويجعل المنشأة/ الشركة مفلسة)
- دفع مبالغ إضافية من الخزينة العامة للدولة
- خصصه الشركة / المنشأة ، ودخول رؤوس أموال خاصة، إضافة لحقوق الملكية الحالية

● وضع أسس جديدة للتخطيط المالي واقتراح أسس معاصرة لأعداد الموازنات السنوية والاطول أجلا، ورقابة تنفيذها دوريا

- معالجة خصوع الشركة / المنشأة للنظام المحاسبي الموحد وانعكاساته السلبية على المحاسبة المالية ، والمحاسبة الادارية
- اقتراح نظام جديد لمحاسبة التكاليف بهدف :

- تطبيق نظام معاصر للتكاليف الفعلية
- التوجه التدريجي لحساب التكاليف المستندة للأنشطة
- مراجعة كفية حساب تكلفة الوحدة الواحد من المنتجات / الخدمات، وكيفية تحميلها بالتكاليف النقدية، والدفترية ، والعمل على تخفيضها
- أذخال نظام محاسبة التكاليف المعيارية ، وحساب الانحرافات الدورية
- تشخيص مسببات الانحرافات عن التكاليف المعيارية ، وكيفية معالجتها مسبقا ولاحقا
- أعداد نظام للإبلاغ الدوري عن التكاليف
- وضع نظام معاصر لتحليل وتقييم الاداء الدوري للشركة / المنشأة بما في ذلك :
- التحليل الدوري للسيولة ، والنشاط ، والعمليات، والربحية والرفع المالي، وتركز حقوق الملكية، والتحليل القطاعي والاجمالي الشامل (العمودي والافقي)
- أذخال بطاقات الدرجات المتوازنة
- أذخال نظم إدارة الجودة الشاملة بحسب المعايير الدولية
- النهوض التدريجي بنسب العائد من الموجودات والعائد من حقوق الملكية وغيرها من مؤشرات الربحية

● أعاده تأهيل النظر الشاملة في إدارة المنشأة / الشركة ، من حيث:

- مؤهلات الادارية والفنية للمسؤولين الحاليين
- أعاده تأهيل القيادات
- أذخال عناصر إدارية وفنية جديدة
- تشجيع الادارة على الاداء بحوافز متنوعة
- معالجة البيروقراطية والاجراءات الحكومية والاتجاه نحو العمل بعقلية ومناخ القطاع الخاص
- زيادة طلاحيات الادارة العليا
- تحويل الصلاحيات باتجاه اللامركزية
- انتاج مبادئ الادارة المشاركة، والادارة بالاهداف والنتائج، والادارة بالاستثناء
- أعاده النظر في الهيكل التنظيمي الحالي وتصميمه بما يتوافق مع الوضع المستهدف والتطورات والمستجدات المالية .

• أعاده تأهيل شركات / منشآت القطاع العام

- العمل على إدخال نظم وتكنولوجيا المعلومات في كل أنشطة وعمليات الشركة/ المنشأة بهدف تحقيق دقة وسرعة أعداد المعلومات، وجعلها قاعدة معتمده لاتخاذ القرارات، والابلاغ الدوري عنها .
- دراسة النظام المحاسبي الموحد الذي يطبقه القطاع العام، وإدخال التعديلات فيه، او مقترح الغاءه، لكي يتوافق أعداد التقارير المالية مع التطورات المحاسبية (المالية) والمعايير المحاسبية الدولية .
- تشخيص ومعالجة الاسباب وراء عدم تقديم القوائم المالية بالمواعيد المحددة لها، والراي المتحفظ للمراقب الخارجي للحسابات فيها، أو أرفض تقديم التقارير المالية، وواجه الخلل في مجموعة السجلات (الدفاتر) المحاسبية .
- تحديد الدور الذي تقوم فيه إدارة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ومدى وجود تدقيق داخلي مستند للمخاطر ، وفحص محتويات تقارير التدقيق والرقابة .
- دراسة تقارير ديوان الرقابة المالية ، أو جهاز الرقابة المالية الحكومية، لمتابعة أوجه القصور التي تم تشخيصها، والعمل على مواجهتها .
- إدخال نظم الحوكمة المعاصرة في إدارة الشركة / المنشأة من حيث :

- تحديد مهمات واختصاصات وصلاحيات مجلس الادارة ولجانه وصلاحياته
- تحديد مهمات واختصاصات وصلاحيات المدير العام /الرئيس التنفيذي ، والادارة العليا
- الافصاح والشفافية
- الابلاغ عن الاعمال والمصالح الخاصة لمسؤولي الادارة العليا
- الالتزام بمعايير الحوكمة الدولية

- التوصل الى نتائج مهمة من عملية التقييم ومقترح اعاده التاهيل، من حيث تحول وضع الشركة /المنشأة من:

- خاسرة حاليا، ورابحة بعد أعاده التأهيل
- رابحة الان ، ورابحة بشكل أفضل بعد أعاده التأهيل
- خاسرة الان وخاسرة حتى بعد أعاده التأهيل ، مما يتطلب اقتراح إجراءات تصفيها كليا أو بعد تجزئة الموجودات وبيعها

• أصلاح التعليم العالي والبحث العلمي

يلعب قطاع التعليم العالي والبحث العلمي دورا استراتيجيا في عملية التنمية الشاملة باعتباره المسؤول عن أعداد القيادات من الموارد البشرية ، وباعلى الدرجات العلمية ، الى جانب الاضطلاع بمشروعات البحث العلمي التي تسهم في عملية التنمية الشاملة . وتسود هذا القطاع توجهات معاصرة متعددة الابعاد على أساس ذلك يمكننا تقديم الاستشارة في المجالات الاتية :

- تكوين الاستراتيجية ، واقتراح موارد تنفيذها ، وكيفية تقييمها ورقابتها دوريا ، بما في ذلك صياغة الرؤية ، وبيان الرسالة ، والغايات، والاهداف الرئيسية، والفرعية ، بعد القيام بالتحليل الرباعي (نقاط القوة والضعف مقابل الفرص والتهديدات) واعداد مشاهد (سيناريوهات) عديدة للمفاضلة بينها .
 - وضع أسس الحوكمة الجامعية المعاصرة ، بما يحدد أختصاصات وصلاحيات الوزارة ، ومجالس الجامعات والمعاهد ، ومجالس الكليات والاقسام العلمية ، وبما يعزز من استقلال الجامعة وحركتها ، وبما يتوافق مع التوجهات الدولية في هذا الخصوص .
 - اقتراح النظام الدراسي الجامعي والمعهدي المعاصر ، بعد المقارنة بين النظام السنوي وبين النظام الفصلي الاكثر انتشارا في العالم ، وتقديم التوصيات الثابتة بما في ذلك كيفية التحول من نظام الى آخر .
 - اقتراح أسس القبول في الجامعات والمعاهد ، وذلك وفق معايير تحقق العدالة ، وتكافؤ الفرص، في اطار التنافس على القبول في التخصصات العلمية المختلفة ، وتحديد أية استثناءات مبررة للقبول خارج نظام القبول الموحد .
 - صياغة أسس الاعتماد العام والخاص للجامعات والمعاهد حسب التخصصات العلمية ، مع العمل على رفع سوية التعليم العالي ، وضرورة ضمان الجودة وتوكيدها في سائر مؤسسات التعليم العالي ، واعاده النظر في الخطط والبرامج الدراسية لتحديثها من خلال زيادة المدخلات التطبيقية ، وتأمين أعضاء هيئة تدريسية مؤهلين، ضمن المعايير النوعية وبما يواكب التطورات العلمية في التعليم العالي .
 - مراجعة شاملة للتخصصات العلمية والمهنية التي تقدمها الجامعات والمعاهد ، ومقارنتها مع التخصصات التي تحتاجها عملية التنمية الشاملة وما هو مطلوب في ميدان السوق، وكذلك مع المستجدات على الصعيد الدولي ، والعمل الجاد على أذخال التعديلات في التخصصات الحالية واستحداث التخصصات الجديدة المطلوبة .
 - مراجعة شاملة للكتاب الجامعي ، والمراجع العلمية المختلفة في المكتبات التي يعتمد عليها الطالب في الدراسة ، والعمل التدريجي على استخدام كتب جديدة وتحديث الموجود منها، وتدعيم موجودات ووسائل المكتبات، وتشجيع تأليف الكتب الجامعية والمعهدية ،وفق احتياجات التخصصات بالتوافق مع التطورات العلمية.
 - تقييم التسهيلات المادية المتاحة ، من صفوف ، وقاعات ، ومختبرات ، وورش عمل ، وحقول تجريبية ومستشفيات تعليمية ، واقسام داخلية لسكن الطلاب والهيئة التدريسية ، واعاده تاهيل الموجود منها مع اضافات جاده ومتواصلة لها .
 - دراسة الهيكل التنظيمي الحالي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وهيكل الجامعات والمعاهد، بما فيها من كليات واقسام وفروع علمية ، وادارات مسانده ، للتوصل الى الهياكل المتوافقه مع استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي .
 - اقتراح الحوسبة الكاملة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، شاملا ذلك عمليات التعليم والبحث ذاتها والخدمات المسانده الفنية والمالية والمحاسبية والادارية ، مع تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات في مجالات القبول ، والامتحانات ، والعلامات ، وانشطة الهيئة التدريسية وغير ذلك ، من أدنى مستوى في مؤسسات
- الوزارة الى أعلى مستوى فيها ، مع مؤشرات دورية عن الاداء .
- الاهتمام بالهيئة التدريسية ، واثاحه الفرص الواسعة لاعاده تاهيلها ، واكتسابها المعارف والخبرات الجديدة . وتحقيق تواصلها مع مؤسسات التعليم العالي في العالم المتقدم، وخلق أطار تشريعي جذاب وصديق لها ، وايجاد المشجعات لعودة اصحاب الكفايات المغتربين في الخارج ، أو لانخراطهم في مسيرة التنمية في البلد حتى من مواقع عملهم بالخارج وكذلك وضع أسس للترقيات العلمية وفق المعايير الدولية .
- التوسع التدريجي والمدرّوس للدراسات العليا في التخصصات المطلوبة في السوق ، مع الحرص على المستوى العلمي ، وجودة المخرجات ، وتطبيق المعايير الدولية .
- التوسع الكبير في البعثات العلمية لافضل الجامعات في العالم في اطار العلاقات مع الدول والمؤسسات العلمية والمهنية فيها ، لتغطية التخصصات العلمية النادرة والمطلوبة، مع التركيز على الدراسات العليا العلمية ، وتأمين عوده الطلاب المبعوثين لخدمة بلدهم .
- تحسين البيئة البحثية وتشجيع الطرق العلمية متعددة التخصصات وربط مشروعات البحث العلمي ومتطلبات التنمية الشاملة ، ونشر ثقافة البحث في جميع مؤسسات التعليم العالي وزيادة التواصل بين أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب ، من جهة وبين القطاعات الانتاجية والخدمية ومؤسساتها بهدف تحديد مشكلات البحث العلمي واولوياته والاستجابة الفاعلة لها ، وتنسيق إعداد الرسائل والاطاريح الجامعية وبحوث الطلبة مع متطلبات التنمية الشاملة .
- خلق بيئة جامعية ومعهدية ايجابية وصديقة للطلاب ، بهدف مقل شخصيات الطلبة وترسيخ المواطنة ، والممارسات الديمقراطية ، وتعزيز الوعي والانفتاح الفكري ، واشراك الطلاب في المجالس والجمعيات والانشطة غير المنهجية وتعزيز العلاقة بين الطلبة والمجتمع .
- ايجاد مناخ دائم من المناسبات العلمية والمهنية ، بما فيها المؤتمرات، والملتقيات، والندوات ، وورشات العمل ، يشارك فيها اعضاء الهيئة التدريسية والطلاب ، والاساتذه والخبراء من الخارج ، بحيث توجه نحو هموم واهتمامات البلد وتقديم الحلول لها .
- التواصل مع الجامعات والمعاهد في العالم المتقدم ، من حيث الاساتذه الزائرين ، وذهاب أعضاء الهيئة التدريسية بشكل مبرمج للخارج للتحديث والتطوير وخلق علاقات مع جامعات مؤتلفة او ضمن اطار « التوأمة » ، واجراء التطبيقات العلمية، والتفاعل مع المستحدث منها ، ضمن اتفاقيات علمية ومهنية متطورة ، الى جانب اتاحة الفرصة لتأسيس جامعات اجنبية في البلد من الدول الصديقة وذلك في تخصصات علمية مطلوبة .
- الاهتمام بالتعليم المهني والتكنولوجي ، لتوفير مجالات التعليم التطبيقي والتدريب الميداني لتوفير حاجات المجتمع المهني من الخبرات والمهارات ، والتوسع في التعليم التكنولوجي في التخصصات النادرة ، وتعزيز الثقافة المهنية في الجامعات ذاتها .
- تنظيم أستقبال البعثات العلمية للطلبة الوافدين للبلد بموجب اتفاقيات تعاون ، بهدف خلق التعاون والتفاعل ، والتوصل الى توافقات وبخاصة مع الدول العربية والاسلامية والصديقة .

• إعادة الهندسة

تقديم الخدمات اللازمة لتحليل وإعادة تصميم الاستراتيجية والهيكل التنظيمي ، وتخصيص الموارد ، وإعادة النظر في الأنشطة والعمليات، بهدف تحقيق التطوير الاساسي في المنظمة، وذلك من خلال سلسلة متكاملة من الخطوات المدروسة والمتعاقبة وعلى النحو الاتي :

- إجراء المسوحات الميدانية عن العملاء ، والعاملين ، باستخدام اساليب المعاينة والمقابلات المباشرة ، والحصول على التغذية الراجعة منهم فيما يخص الوضع الحالي للمنظمة في المجالات المشار اليها أعلاه .
- تنظيم جلسات عمل مبرمجة تأخذ شكل « العصف الذهني» لغرض توليد الافكار الجديدة، وتحديد الاولويات المطلوبة لتحقيق التطوير الاساسي في المنظمة من خلال إعادة الهندسة .
- صياغة الرؤية والرسالة الجديدة للمنظمة وغاياتها وقيمها الجوهرية ، وغاياتها ، التي تعكس الوضع المستهدف .
- أعداد خطط العمل السنوية المفصلة ، لسد الفجوة بين الوضع الحالي والمستهدف للمنظمة .
- تصميم نظام فاعل لقياس أداء الادارة ، من حيث الفاعلية والكفاية المطلوبين للانتقال من الوضع الحالي الى الوضع المستهدف .
- وضع الانظمة المتنوعة اللازمة لانجاز التغيير المطلوب ، المرتبطة بشكل واضح مع مكونات إعادة الهندسة ، وذلك لضمان تحقيق النتائج المستهدفة .
- وضع الاليات اللازمة للتواصل مع جميع المشاركين (أو ذوي المصلحة) في إعادة الهندسة ، لغرض معالجة احتمالات مقاومة التغيير ، وضمان المشاركة الفاعلة للجميع في تحقيق الاهداف المرجوة .
- تحديد الاحتياجات التدريبية لجميع العاملين في المنظمة ، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة باكتسابهم الخبرات والمهارات اللازمة لانجاز اعادة الهندسة بشكل ناجح .

• تصميم الاندماجات والحيازات (الاستحواذات) ، والشركات القابضة، والتحالفات

تتوجه الشركات في العالم اليوم نحو التكتل والعمل في أسواق تنافسية ، محلية ودولية ، لتحقيق مزايا أقتصادات الحجم الكبير والوفورات في الأنشطة والعمليات ، نتولى نحن أقترح الشكل المناسب لهذا التكتل بعد أعداد دراسة متكاملة لجدوى التكتل ، حيث تتضمن المهمة هنا ما يأتي :

- 1. أعدد الاستراتيجيات المؤدية الى توليد القيمة المضافة الناشئة عن تكتل الشركات في كيان واحد ، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية :**
 - تحليل دوافع التكتل ومزاياه ، في ضوء دراسة ميدانية في السوق
 - التنسيق بين استراتيجيات الشركات القائمة حاليا ، في ضوء التحليل الرباعي لها منفردة ، ثم مجتمعه في كيان واحد
 - تحديد القيمة المضافة الناشئة عن التكتل للشركة الموحدة الجديدة
 - حساب القيمة المضافة للمساهمين / المالكين
- 2. تقييم الشركات في التكتل الجديد ، ثم التقييم بعد أنجاز عملية التكتل ، بأستخدام معايير استثمار معاصرة، تستند الى خصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبه خصم يتم الاتفاق عليها وبخاصة :**
 - الارباح الصافية (الدخل الصافي)
 - الارباح الموزعة
 - القيمة الحالية الصافية
 - نسبة العائد الداخلي
 - التدفق النقدي الحر لحقوق الملكية
 - التدفق النقدي الحر للمنشأة
 - فترة الاسترداد
- 3. تعزيز الاساليب أعلاه بمعايير مساعدة على شكل مضاعفات :**
 - السعر / الربح
 - السعر / القيمة الدفترية
 - السعر / المبيعات
 - المضاعفات الأخرى
- 4. أستخدم الاساليب الأخرى**
- 5. تصميم مراحل التكتل وتقديم الاستشارات خلالها :**
 - تخطيط العملية ككل
 - الوساطة
 - هيكل الصفقة
 - ممارسة الاهتمام المطلوب
 - اعداد خطابات النوايا
 - أعدد الاتفاقيات في ضوء التشريعات والتعليمات
 - أغلاق المعاملة في ضوء التشريعات والتعليمات
- 6. مراعاة الاعتبارات المحاسبية والمالية والضريبية عند تنفيذ عملية التكتل ، وبوجه خاص:**
- 7. تصميم الهيكل التنظيمي الجديد للشركات الداخلة في التكتل ، مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف القانوني بين الاندماج ، والحيازه، والاشكال الأخرى، لتجميع الشركات في كيان واحد ، وتذليل المشكلات المحتملة الآتية :**
 - حقوق العاملين في الشركات قبل التكتل وبعده (التقاعد ، الضمان الاجتماعي ، المنافع.....)
 - تجميع القوائم المالية
 - الوفاء بالالتزامات الضريبية
 - تحديد كيفية تمويل الصفقة
 - أسلوب الشراء الخارجي المرفوع
- 8. تصميم أشكال أخرى من تكتل الشركات ، بحسب الطلب ، مثل :**
 - التحالفات
 - الشركات القابضة والتابعة والشقيقة
 - اتفاقيات التعاون
 - حقوق الامتياز
- 9. الابعاد العربية والدولية للتكتل :**
 - المشروعات العربية المشتركة
 - الشركات عابرة الحدود (متعددة الجنسية)
- 10. التوفيق بين أدوار الأطراف الالعبة في عملية التكتل:**
 - مجالس الإدارة
 - المساهمون / المالكون
 - المصارف والمؤسسات المالية
 - العملاء الكبار
 - الموردون الكبار
 - المشاركون الآخرون
- 11. أعادة هيكلية التكتل باتجاه التفكيك لمبررات محددة ومعالجة المشكلات الناشئة :**
 - الانشطارات (فك أجزاء ، أو أقسام ، وبيعها)
 - تفكيك الاندماج
 - بيع الحيازات
 - بيع الاستثمارات في الشركات.

• تطور أداء البلديات والحكومات المحلية والاقليمية

تتجه الحكومات المعاصرة ، سواء في الدول النامية والمتقدمة ، نحو المزيد من اللامركزية ، بسبب تطور القدرات المحلية، وضرورة المشاركة المحلية في اتخاذ القرارات، خاصة بسبب تعقيد الأنشطة والخدمات التي تقدمها الدولة، وضرورة الاستجابة للطموحات والخصوصيات المحلية، مع تعزيز هذا التوجه بالموارد البشرية والمالية وتكنولوجيا المعلومات، وممارسة الرقابة على الاداء من قبل الجمهور والحكومة المركزية. نقدم استشاراتنا الهادفة للنهوض بأداء الحكومات المحلية والبلديات كما يأتي:

- تكوين الاستراتيجيات البلدية والمحلية والاقليمية ، في ضوء الاستراتيجيات العامة للدولة، وتهيئة مستلزمات التنفيذ، واعداد اليات المتابعة الدورية بمؤشرات موضوعية، وتدعيمها بخطط عمل سنوية ، وبرامج محددة .
- تطوير التنظيم الاداري للبلديات والحكومات المحلية والاقليمية، بما يتوافق مع المهمات والأنشطة المتاحة بها .
- العمل المتواصل على تحقيق المزيد من اللامركزية بالتنسيق مع الحكومة المركزية، وكذلك في العلاقة مع الوحدات الادارية داخل الحكومة المحلية .
- الاستمرار في عملية الاصلاح الاداري، وزيادة فاعلية وكفاءة الاجهزة الحكومية
- تنسيق العلاقات بين البلديات والحكومات المحلية والاقليمية لتحقيق الاهداف المشتركة .
- تطوير التشريعات المحلية الصديقة مع اللامركزية الادارية ومع التوجهات نحو تدعيم البلديات والحكومات المحلية والاقليمية .
- تطوير القيادات المحلية ، وتمكينها من الإدارة الفاعلة للموارد المحلية .
- تنظيم عمل المجالس البلدية والمحلية، وتدعيم دورها، وتمكينها من تحقيق تطلعات المشاركين أو أصحاب العلاقة (Stakeholders) .
- اقتراح كيفية تشكيل اللجان المحلية الدائمة والمؤقتة والمنبثقة عن المجالس البلدية والمحلية، وتحديد أدوارها .
- التفاعل مع الجماعات الضاغطة وتلبية مطالبها ، وإدارة المجتمعات المحلية بشكل حضاري.
- تصميم نظم التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في إطار من الافصاح والشفافية .
- تدعيم الحوكمة وفق المعايير الدولية ، والافصاح عن مسؤوليات ومصالح وادوار كبار المسؤولين في الادارة البلدية والمحلية امام الجمهور .
- وضع الاليات لمكافحة الفساد الاداري والمالي، بالاستفادة من التجارب الدولية .
- رقابة الامتثال للتشريعات والانظمة والتعليمات والافصاح عن أية أبتعدادات ومعالجتها .
- أنتهاج العمل بروح الفريق، وتشجيع الاتصالات بكل الاتجاهات بين العاملين في البلديات والحكومات المحلية، وبينهم وبين الجمهور .
- الاهتمام بخلق الفرص الاقتصادية لتشغيل الموارد البشرية بعد تاهيلها وتدريبها باستمرار في إطار المسار الوظيفي (المهني)، لكي تتناسب مؤهلاتها مع طلبات السوق .
- توجيه الجهود نحو تدعيم المنشآت/المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتدعيم مشروعات مكافحة الفقر ، في كل القطاعات والأنشطة والوحدات الادارية، وتوفير الدعم المالي والمادي والمؤسسي لها .
- تطوير البنى التحتية البلدية والمحلية، وخلق بيئة جاذبة للعيش والعمل فيها .
- الاهتمام بالمنافع العامة: الماء، الصرف الصحي، الكهرباء، الطرق والجسور، والمواصلات الاخرى، والمناطق الخضراء .
- اقتراح أساليب إدارة المخلفات والازبال والاستفادة منها اقتصاديا .
- الاهتمام بالمرافق التراثية، من المتاحف والمناطق الثقافية ،والمكتبات العامة لجذب المزيد من الزائرين لها .
- تطوير إدارة التربية والتعليم ونشرها في كل المراحل التي تناط مسؤولياتها بالحكومات المحلية والحرص على تحقيق مستويات متقدمة وتشجيع الابداع والابتكار والمنافسة على تحقيق أفضل النتائج .

- تطوير الادارة الصحية ونشرها ، والحرص على خدمة الجمهور بافضل المستويات والمعايير .
- الاهتمام بتوفير المساكن للشرائح المختلفة في إطار التوجه نحو مشروعات السكن المتكامل، واعطاء الاولوية للمساكن الشعبية ولذوي الدخل المحدود والمتوسط وازالة المناطق العشوائية تدريجيا .
- تطوير المرافق السياحية التي تختص بها البلدية والحكومة المحلية، من فنادق، وشواطئ، ومنتزهات وغيرها.
- الاهتمام بالبيئة ومكافحة التلوث المتنوع ورقابة ومنع التجاوزات .
- تنظيم الخدمات الاجتماعية ، والاهتمام بالمناسبات التسويقية والوطنية والدينية .
- تأمين الامن ورقابة وزرع الثقة في النفوس، وتنظيم خدمات مكافحة الحرائق والحوادث.
- الاهتمام بالزراعة وتربية الحيوانات المحلية والصناعات الغذائية وتقديم الخدمات البيطرية .
- معالجة الهجرة من الريف الى المدن، وذلك من خلال تدعيم نقاط الجذب في الريف وتحقيق التنمية المتوازنة ، ريفيا وحضرية .
- وضع خطط التنمية البلدية والمحلية، بعد أعداد دراسة جدوى المشروعات الجديدة.
- العمل المتواصل مع الحكومة المركزية لتأمين أكبر ووسع عدد من المشروعات الاقتصادية الجديدة التي يتم تنفيذها داخل حدود البلدية والحكومة المحلية .
- تشجيع الاستثمار المحلي وترويجة ومنح الاعفاءات والتسهيلات لرجال الاعمال في القطاع الخاص للاسهام في التنمية .
- تطوير نظام المحاسبة المالية للبلديات والحكومات المحلية ونظام محاسبة التكاليف ومتابعة مخرجاتها على شكل تقارير دورية لقياس الاداء.
- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في كل المرافق البلدية واجهزة الحكومة المحلية .
- العمل المتواصل لتأسيس وتوسيع الحكومة الالكترونية وربطها مع الحكومة الالكترونية المركزية للدولة .
- أعداد الموازنات البلدية والمحلية في إطار التنسيق مع الموازنة العامة للدولة ، شامله النفقات الجارية والاستثمارية (الرأسمالية) .
- تحقيق الكفاية في جباية الضرائب المحلية، وتحقيق العدالة في فرضها وجبايتها نحو تدعيم الموازنة السنوية.
- وضع أسس دقيقه لتنظيم عمليات الشراء والتوريد لحماية المالح العام .

• تحسين الانتاج الزراعي والحيواني

يتم تحسين الانتاج في القطاعين الزراعي والحيواني، في مختلف المجالات والمتمثلة بمزارع انتاج الفواكة والخضروات والحبوب والاعلاف ، وحظائر لتربية الابقار والاعنام وتسمين العجول وتربية الخيول العربية ، كما نخطط لإنشاء مزارع جديدة ، وتوسيع تربية الدواجن. سواء كانت هذه القطاعات حكومية او مخصصة فإنه يحتاج الى التحسين والتطوير في مجالات عديدة :

- تحليل وتقييم التربة بهدف تحديد امكانات زيادة وتوسيع الزراعة المباشرة للبذور .
- استخدام الزراعة العضوية .
- استخدام اساليب تسميس التربة ، والتنجير الحيوي للتربة .
- انتاج اصناف التفاحيات والتين ، والاجاص والرمان .
- انتاج الحمضيات المتنوعة .
- انتاج الزيتون .
- زيادة انتاج البطاطا والخضراوات والبروكلي وتطعيم شتولها .
- تطعيم شتول الخضروات .
- انتاج اشجار وشجيرات الزينة
- انتاج النباتات الطبية والعطرية
- انتاج الفطريات
- زيادة انتاج الحبوب
- تطوير انتاج الابقار والاعنام والماعز واساليب تسمين العجول
- انتاج النحل والعسل
- تطوير اساليب مكافحة الحشرات والافات الزراعية والحيوانية
- استخدام مخلفات الانتاج الزراعي والحيواني
- انتاج الوقود الحيوي
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في البذار والارواء ، والحصاد
- استخدام الاساليب المعاصرة في التغليف والتعليب
- ادخال الصناعة الغذائية كرافد مهم للصناعة ولتحقيق التكامل مع القطاع الزراعي
- اعداد برامج الارشاد الزراعي
- اعداد الادلة والبرامج الزراعية

• تحسين عمليات النقل البري والبحري والجوي

يتطلب تحسين عمليات النقل البري والبحري والجوي مجموعة من المبادرات الجديدة :

1. تقدير دور النقل في سلسلة التوريد ، أخذًا في الاعتبار اثار التكنولوجيا، والاتفاق الإقليمية والدولية ، والدور في الاقتصاد بلد المنشأ .
2. تكوين استراتيجيات الشاحن بما في ذلك :
 - خطوط الشحن
 - الادارة
 - اسلوب اختيار العملية
 - العلاقات بين البائعين والمشتريين
 - العلاقات مع الطرف الثالث والعقود ذات العلاقة
 - عملية التفاوض
 - عملية المناقصة
3. تقييم اوضاع اسطول النقل البري بما في ذلك :
 - الانواع
 - الاعداد
 - هيكل السوق والمنافسة
 - الخدمات التشغيلية
 - اقتصادات الحجم
 - هيكل التكلفة
 - الشحنات باقل من الطاقة
 - القوى العاملة
4. تقييم اوضاع اسطول النقل البحري ، شاملا ذلك :
 - الانواع
 - الاعداد
 - الخصائص
 - السوق والمنافسة
 - الخدمات/التكنولوجيا
 - القوى العاملة
5. تقييم عمليات الموانئ شاملا ذلك :
 - الانواع
 - الاعداد
 - قدرتها عل تقديم الخدمات
 - التسهيلات
 - التكنولوجيا
 - الطاقة
 - الحاجة للتحسين
 - العمليات
 - القوى العاملة .
6. تحديد التكاليف والاسعار بما في ذلك :
 - اعتبارات السوق
 - تكلفة الخدمات
 - الاسعار
 - التغيرات في اسعار الشحن والعوامل المؤثرة فيها
 - تقديرات الطلب
 - اعداد القوائم والسداد
7. ادارة نظم وتكنولوجيا محطات النقل بما في ذلك :
 - الملكية
 - طرق التشغيل
 - التنسيق

• تحسين خدمات الفنادق والمنتجات والسياحة

يتمتع الوطن العربي بمزايا سياحية واسعة الى جانب الفنادق والمنتجات السياحية وهي بحاجة الى التطوير والتحسين :

- تقييم صورة السياحة الان في بلد المنشأ السياحيه، ونموها ومستقبلها
- تقييم الطلب على السياحة وعرضها بلد المنشأ السياحيه
- دراسة نقاط جذب السياحه واثرها على الخدمات الفندقية والاستراحات وادارة توقعات الزائرين
- تفهم عملية تطوير الفنادق ، ضمن الصورة الشاملة للسياحة في بلد المنشأ السياحيه
- تقييم الهيكل التنظيمي السليم للفندقة والاستراحات
- تطوير مهارات المدير العام للفندق والادارة الفندقية
- تحسين كفاية العمليات الفندقية والسياحية : الغرف ، بما يغطي ادارة المكتب الامامي ، والحجوزات الاكثر ربحية ، وخدمات الاستعلام
- تحسين كفاية العمليات الفندقية السياحية مع التوكيد على خدمة الغرف، وادارة المخاطر والامان .
- تحسين كفاية العمليات الفندقية السياحية : المأكولات والمشروبات ، مع التوكيد على التنسيق مع المطعم والتوريدات المعاصرة .
- زيادة كفاية أنشطة المناسبات في الفنادق والاستراحات .
- توسيع التنوع في الخدمات الفندقية والسياحية الاخرى .
- تحسين هندسة التسهيلات والصيانة ، شاملا ذلك المنافع العامة ، الصيانة الدورية والرئيسة والصيانة الطارئة .
- تحسين التسويق والخدمات المرتبطة به ، مع التوكيد على بناء القيادة في السوق، وضمان كسب القرارات الايجابية للعملاء، والتسعير المناسب للخدمات الفندقية والسياحية والتنظيم والعلاقات العامة ، والضيافة
- تقييم وتطوير الرقابة والادارة المالية ، بما في ذلك المدير المالي ، والتنبؤ واعداد الموازنات
- تقييم اثر التكنولوجيا على الخدمات الفندقية والسياحية وتعظيم الاستفادة من منافعها
- دراسة اتفاقيات حقوق الامتياز ، وعقود الادارة ، وامكانيات الارتباط بالفنادق الدولية